مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية
قسم المحاسبة والمراجعة

العدد الأول – يناير ٢٠٢١ – المجلد الخامس

تأثير تطبيق سياسات الشمول المالى على الإستقرار المالى للبنوك التجارية المتداولة بالبورصة المصرية

د/ياسمين مجدى رجب عثمان
مدرس المحاسبة
كلية الإدارة – الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات

د/محمد أحمد محمد صالح
مدرس المحاسبة
كلية الإدارة – الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات

ملخص البحث

استهدفت هذه الدراسة فحص تأثير تطبيق سياسات الشمول المالى على الاستقرار المالى للبنوك التجارية المتداولة فى البورصة المصرية، حيث قامت الدراسة بفحص تأثير التوسع فى تمويل الأفراد– كأحد سياسات الشمول المالى– والمتمثل فى التمويل العقارى، التمويل الشخصى، والبطاقات الائتمانية، على الاستقرار المالى والذى تم قياسه من خلال نسبة الديون غير المنتظمة NPLs والرافعة المالية (إجمالى الالتزامات/ إجمالى الأصول)، وقد تمثلت عينة الدراسة فى البنوك التجارية المتداولة فى البورصة المصرية والتى بلغ عددها ٥ بنوك تجارية فى الفترة من الربع الأول من عام ٢٠١٧– الربع الأول من عام ٢٠١٨.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق سياسات الشمول المالى والاستقرار المالى فى البنوك المتداولة فى البورصة المصرية.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالى، الاستقرار المالى، البنوك التجارية.

E.mail: ysmnmagdi@yahoo.com
E.mail: mohamed.amsaleh@gmail.com

Abstract

This paper aimed to examine the effect of financial inclusion on the financial stability of commercial banks listed on the Egyptian Stock Exchange, as the study examined the effect of expanding individuals' financing – as one of the financial inclusion policies – represented in mortgage finance, personal finance, and credit cards, on the financial stability that was measured by the ratio of non-performing debts (NPLs) and financial leverage (total liabilities / total assets). An empirical study was conducted between the first quarter of 2017 – the first quarter of 2018 with five commercial banks listed on the Egyptian Stock Exchange.

The result reports a significant relationship between financial inclusion and financial stability in the commercial banks listed on the Egyptian Stock Exchange.

Keywords: Financial inclusion, Financial stability, Commercial banking.

١- الإطار العام للدراسة

١-١ المقدمة ومشكلة الدراسة

تشير الدراسات أنه خلال الثلاثة عقود المنصرمة سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معدلات بطالة مرتفعة على مستوى العالم، كما تعاني من مشكلات إقتصادية وإقصاء مالي لشرائح كبيرة من المجتمع، وعليه اتجهت الحكومات، ومن ضمنها مصر، إلى تبني برامج إصلاح إقتصادي ومالي لتحد من الإقصاء المالي للطبقات الفقيرة، حيث استقر في وجدان تلك الحكومات أن الاستقرار المالي والشمول المالي يمثلان وجهان لعملة واحدة (Neaime, and Gaysset, 2018).

وتسعى الدولة المصرية جاهدة مؤخراً إلى تنشيط الإستثمار وخاصة فيما يخص المنشآت الصغيرة والمتوسطة إيماناً منها أنها قاطرة التقدم الإقتصادي لهذا البلد، كذلك تسعى إلى الترويج لمفهوم جديد على الاقتصاد المصرى وهو الشمول المالي، في محاولة لدمج مختلف طبقات المجتمع أفراداً ومؤسسات في المنظومة المصرفية الرسمية للدولة، وذلك لإعطاء فرصة لجميع الفئات لإدارة أموالهم بشكل آمن.

ووفقاً لإحصائيات البنك الدولي، المنشورة على موقعه الإلكترونى على شبكة المعلومات الدولية، فإن هناك ٢ مليار شخص لا يستخدمون الخدمات المالية الرسمية، وأكثر من ٥٠% من البالغين المنتمين للطبقات الفقيرة لا يتعاملون مع البنوك نظراً لارتفاع التكلفة أو بعد المسافة أو للمتطلبات المرهقة التي قد تُطلب لفتح حساب بنكي، الأمر الذي أدى إلى إطلاق دعوة من قِبل رئيس مجموعة البنك الدولي السيد كيم جيم للعمل وبذل الجهود فى محاولة تعميم الخدمات المالية للجميع بحلول عام ٢٠٢٠ (Universal Financial Access)، باعتبار الشمول المالي وسيلة للتغلب على الفقر وبوابة عبور لحياة أكثر رغداً.

وعليه فقد اتخذت العديد من الدول ومن ضمنها مصر، من الشمول المالى توجهاً استراتيجياً لها لدعم الاستقرار المالى والاجتماعى، ومحوراً من محاور النمو الاقتصادى، عن طريق إتاحة الخدمات المالية والمصرفية لجميع فئات المجتمع، واستقطاب وتشجيع الفئات المستبعدة على استخدام خدمات مثل: خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان، من خلال القنوات الرسمية، لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف، الأمر الذى دفع البنك المركزى المصرى واتحاد بنوك مصر لتعزيز الشمول المالى، واتخاذ خطوات جادة فى هذا السياق، كما سيتناول الباحثان بالتفصيل لاحقاً.

١-٢ أهمية ودوافع الدراسة

تحاول الدراسة الحالية تقديم إسهام جديد للأبحاث والدراسات التى تدرس بشكل مباشر مدى تطبيق الشمول المالى والإستقرار المالى للبنوك المدرجة فى سوق الأوراق المالية المصرية، فقد تبين للباحثان من خلال استقراء الدراسات السابقة أنها لم تدرس بشكل مباشر تلك العلاقة، وتقوم الدراسة الحالية بدراسة هذه القضية من خلال تحليل دراسة تأثير تطبيق أحد سياسات الشمول المالى والمتمثلة فى (التوسع فى الإقراض للأفراد، التوسع فى منح القروض العقارية والتوسع فى إصدار البطاقات الائتمانية وكذلك منح القروض الشخصية) على الإستقرار المالى فى البنوك والذى يقاس بمجموعة من المتغيرات (نسبة الديون غير المنتظمة NPLs، الرافعة المالية).

١-٣ هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى بحث وتحليل أثر تطبيق الشمول المالى على الإستقرار المالى للبنوك فى البيئة المصرية، وذلك من خلال محاولة الإجابة على التساؤل التالى:

هل توجد علاقة ارتباط بين تطبيق الشمول المالى وبين تحقيق الإستقرار المالى فى البنوك وما مدى ونوع واتجاه هذه العلاقة إن وجدت؟

ويتم تحقيق ذلك الهدف من خلال تحقيق الهدفين الفرعيين التاليين:

١. دراسة تأثير تطبيق سياسات التمويل للأفراد – كأحد سياسات الشمول المالى– على نسبة الديون غير المنتظمة NPLs كأحد مقاييس الاستقرار المالى.
٢. دراسة تطبيق سياسات التمويل للأفراد– كأحد سياسات الشمول المالى– على إجمالى الالتزامات/ إجمالى الأصول كأحد مقاييس الاستقرار المالى.

١-٤ حدود ونطاق الدراسة

١. اقتصرت هذه الدراسة على فحص تأثير تطبيق سياسات الشمول المالى على الاستقرار المالى فقط فى البنوك التجارية فقط، واستبعاد البنوك المتخصصة والبنوك الإسلامية من عينة الدراسة، كذلك اقتصرت العينة على البنوك المتداولة فى البورصة المصرية لإمكانية الحصول على البيانات اللازمة للتوصل لأهداف الدراسة.
٢. اقتصرت الدراسة على فحص تأثير التوسع فى منح القروض للأفراد فقط، مع عدم دراسة التوسع فى منح القروض للمؤسسات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك لعدم توافر البيانات الكاملة لمحفظة تمويل تلك المشروعات والمؤسسات.

٣. اقتصرت فترة الدراسة على الفترة من الربع الأول من عام ٢٠١٧ إلى الربع الأول من عام ٢٠١٨، وذلك لأن تطبيق سياسات الشمول المالى فى مصر بدأ بشكل فعلى فى الربع الثانى من عام ٢٠١٧.

١-٥ خطة الدراسة

لتحقيق هدف الدراسة، وفى ضوء المشكلة والحدود، سوف تستكمل على النحو التالى:

- الشمول المالى وأهداف تطبيقه.
- الشمول المالى فى مصر.
- ماهية الاستقرار المالى وكيفية قياسه.
- الدراسات السابقة لتحليل العلاقة بين الشمول المالى والاستقرار المالى.
- الدراسة التطبيقية.
- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

٢- الشمول المالى وأهداف تطبيقه

يعتبر الشمول المالى مفهوماً واسعاً يمكن تعريفه على أنه العملية التى تضمن سهولة الوصول والتوافر واستخدام النظام المالى الرسمى لجميع الأفراد فى المجتمع (عبد الدايم، ٢٠١٩، ص: ٥٧٠).

ولقد ظهر مصطلح الشمول المالي- (عكس الإقصاء المالى)- لأول مرة في عام ١٩٩٣، فى دراسة (Leshyon, and Thrift, 1993) التى تناولت فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك في جنوب شرق إنجلترا على قدرة سكان المنطقة للوصول للخدمات المصرفية.

وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، وفي عام ١٩٩٩ استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة؛ وتجدر الاشارة هنا إلى ضرورة التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب انعدام الحاجة لها، أو لأسباب ثقافية أو عقائدية، وبين عدم الوصول إليها وعدم استهداف من جرى إقصائهم بشكل قصري من الشمول المالي وايجاد السبل

الكفيلة بالتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء، ولا يهتم بمن اختاروا إقصاء أنفسهم عن استخدام المنتجات والخدمات المالية (نوفل، ٢٠١٨).

ويمكن فهم مصطلح الشمول المالي في ضوء تعريف تقرير للأمم المتحدة، على أنه توفير الخدمات المالية للطبقات الفقيرة بشكل دائم وبتكلفة يمكن تحملها، بهدف دمج هذه الشريحة من المجتمع في الاقتصاد الرسمي (United Nations, 2016)، كما أنه يعبر عن مدى استطاعة الافراد ومنشآت الأعمال الحصول على منتجات وخدمات مالية مفيدة وبتكلفة معقولة تشبع حاجاتهم من: ادخار، إئتمان، مدفوعات، وتأمين، على أن تقدم هذه الخدمات بطريقة آمنة ودائمة.

ويمكن تبسيط تعريف مصطلح الشمول المالي ليشير إلى إمتلاك الفرد لحساب بأحد المؤسسات المالية الرسمية، يتيح له خدمات مالية عديده منها: الادخار، الاقتراض رسمياً، الحصول على عقود تأمين، أو استخدام خدمات المدفوعات، وبالتالي يؤدى الشمول المالى إلى منافع اقتصادية (Zins, and Weill, 2016)

لقد أصبح من المتعارف عليه، أن للتوسع في الخدمات المالية وكفاءة المنظومة المالية دوراً هاماً في النمو الاقتصادي للدول على المدى الطويل (Levine, 2005)، أيضاً تؤكد الدراسات على وجود علاقة ارتباط موجبة بين الحصول على الخدمات المالية (الشمول المالي) والتغلب على معدلات الفقر على مستوى الدول (Honohan, 2004)، (Beck, Demeriguc– kunt, and Levine, 2007)، (Demeriguc– Kunt, Beck, and Honohan, 2008)، كما تشير الدراسات إلى وجود علاقة قوية بين ارتفاع مستوى الدخول في البلاد ذات الأعداد الأكبر من فروع البنوك ومعدلات الادخار (Neaime & Gaysset, 2018).

وبحسب دراسة (Peterson, 2017) فإن الشمول المالي يوفر العديد من المزايا للطبقات الفقيرة يمكن حصرها في النقاط الآتية:

- يوفر الشمول المالي للأفراد ذوي الدخول المنخفضة إمكانية الإدخار للمستقبل، مما يعزز الاستقرار في التمويل الشخصي، ويتيح مستويات مرتفعة من الودائع المصرفية التي تساهم في تأمين قاعدة ودائع أكثر استقراراً للبنوك خلال الأوقات العصيبة (Han & Melecky, 2013).
- كما أنه يوفر للأسر الفقيرة فرصاً لبناء المدخرات والاستثمارات والحصول على الائتمان (Ellis et al., 2010).

- كما أن الشمول المالي يمكّنهم من التعامل مع الصدمات التي قد تتعرض لها دخولهم بسبب حالات الطوارئ غير المتوقعة مثل المرض أو فقدان الوظيفة (Collins et al., 2009).
- أيضاً للشمول المالي آثار إيجابية على الاستقرار المالي من خلال تقليل المخاطر الدورية؛ فالزيادة الكبيرة في أعداد المدخرين الصغار عن طريق التوسع فى الشمول المالي، من شأنه أن يزيد من حجم واستقرار قاعدة ودائع البنوك التي من شأنها أن تقلل من اعتماد البنوك على التمويل "غير الأساسي" (Non-Core Financing)[1]، الذي يميل إلى أن يكون أكثر تقلباً خلال الأزمة (Khan, 2011).
- كذلك يحصن الشمول المالي نسبياً المجموعات ذات الدخل المنخفض من التقلبات خلال الدورات والأزمات الاقتصادية، وإدراجها في القطاع المالي من شأنه أن يحسن من استقرار قواعد الإيداع والاقراض في النظام المالي، مما يدل على أن المؤسسات المالية التي تلبي احتياجات الأفراد الأدنى مرتبة تميل إلى البقاء والاستمرار خلال الازمات الاقتصادية الكبرى.

ومما سبق يمكن القول بأن التوسع في الشمول المالي وزيادة الخدمات المالية بشكل عام يتيح مظلة تتسع وتتضمن كافة الشرائح المجتمعية بالنظام المالي الرسمي للدولة، مما يقوى هذا النظام بل ويمكن الدولة من ضبط الاقتصاد ودفعه للنمو عن طريق سياسات مثل سعر الفائدة، ويؤكد على ذلك ما توصلت إليه دراسة (Cecchetti and Kharroubi, 2012)، حيث قامت هذه الدراسة بالبحث في العلاقة بين حجم ونمو النظام المالى على مستوى نمو الإنتاجية فى الاقتصاديات الإجمالية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين حجم نمو النظام المالي ومستوى نمو الإنتاجية، فالنظام المالى الكبير يؤدى إلى زيادة النمو فى الإنتاج.

وبحسب دراسة (Prasad, 2010) فإن الشمول المالي يعتبر أحد الأذرع الأساسية فى عملية التطوير المالي لاقتصاد الأسواق الناشئة، حيث سلطت مجموعة العشرين الضوء على أهمية الحاجة إلى "تسهيل الحصول على التمويل" في كل من اقتصادات الأسواق المتقدمة والناشئة. إلا انه فى ظل الاقتصادات الناشئة تلاحظ أن جزء كبير من السكان يفتقر إلى الوصول إلى النظام المالي الرسمي، مما يؤثر على النمو الاقتصادي والرفاهية من خلال الحد من الحصول على الائتمان (للأسر ورواد الأعمال)، مما يجعل من الصعب المشاركة في المخاطرة، والحد من تنويع المدخرات

[1] **التمويل غير الأساسى "Non- Core Financing"**: مصطلح يعكس طفرة فى الإقراض فى تركيبة الالتزامات البنكية، عندما لا تتمكن الالتزامات الأساسية (الودائع المصرفية الجزئية) على مواكبة النمو فى الأصول، فيسعى البنك إلى مصادر تمويل أخرى (إلتزامات غير أساسية) لتمويل الإقراض (Hahm et al., 2012).

المالية. ويمكن القول بأن الافتقار إلى إمكانية الحصول على الائتمان الكافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المشاريع الصغيرة الحجم يكون له آثار سلبية على نمو معدلات التوظيف، حيث يرجع هذا لكون هذه المؤسسات بوجه عام غالباً ما تكون كثيفة العمالة في عملياتها.

وتتعدد أوجه سياسات وأساليب تطبيق الشمول المالى يوضحها الشكل التالى رقم (١):

شكل ١: أوجه سياسات وأساليب تطبيق الشمول المالى

مما سبق يمكن القول بأن الشمول المالي الذي فى جوهره يعتمد على تسهيل الخدمات المالية المختلفة وتوسيع نطاقها لتشمل كافة شرائح المجتمع من أفراد (شباب، نساء...) ومؤسسات بكافة أحجامها منها المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، بهدف دمجها في الاقتصاد الرسمي يؤدى بالتالي إلى تمكين هذه الشرائح من الادخار والاستثمار مما يساعد على زيادة الانتاجية وتقليل البطالة، كما يساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، وهو ما سيتعرض له الباحثان تفصيلاً لاحقاً بالدراسة لبيان أثر الشمول المالي على الاستقرار المالى للبنوك العاملة فى البنوك المصرية.

٣- الشمول المالى فى مصر

يضمن تحقيق الشمول المالى اتاحة الخدمات المالية والمصرفيه، للفئات المستبعدة مثل محدودى ومتوسطى الدخل، المرأة، والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وتقوم البنوك المركزية بدور أساسي في تعزيز الشمول المالي من خلال وضع القواعد المنظمة والتى تهدف إلى تبسيط الإجراءات والمعاملات المصرفية.

وعليه كان حرص البنك المركزى المصرى ومن وراءه البنوك المصرية على تطبيق المبادرة التى أطلقها البنك المركزى والتى هدفت لضم عدد أكبر من تلك الفئات للنظام المصرفى الرسمى، حيث تم بلورة هذا التوجه العام بقرار البنك المركزى المصرى رقم ٢٣٠١ الصادر فى ٢٩ نوفمبر لسنة ٢٠١٦ ومن ضمن ما نص عليه القرار[٢]:

- إنشاء إدارة مركزية للشمول المالى بالبنك المركزى على ان تكون تابعة للسيد محافظ البنك المركزى مباشرة.
- إصدار بيان عن البنك المركزى يتضمن توجيه لتطبيق الشمول المالى.

وعليه أصبح الشمول المالى على رأس أولويات الدولة كما جاء على لسان وكيل محافظ البنك المركزي للرقابة والإشراف على البنوك وقطاع مكتب المحافظ، مؤكداً أنه جاري الانتهاء من مسودة استراتيجية التثقيف المالي بالمعهد المصرفى بالتعاون مع الأطراف المعنية، ويقوم المركزي حالياً بدراسة تستهدف تضمين الغالبية العظمى من المجتمع بالنظام المصرفي. حيث أطلق البنك المركزى المصرى مبادرات أخرى تهدف لإتاحة التمويل للفئات المستبعدة، كان أهمها مبادرة التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل بأسعار عائد مخفضة حيث أن مبادرة التمويل العقاري لصالح محدودي ومتوسطي الدخل خُصص لها ١٠ مليارات جنيه بلغ إجمالي المستخدم منها حتى الآن ٧.٢ مليارات جنيه وحصلت الفئات المحدودة والأكثر محدودية على ٩٦% منها، بالإضافة إلى ذلك، تم رفع الحد الأقصى للدخل الشهرى لشريحة متوسطى الدخل بالقرار رقم ١٢٠٤ الصادر فى ٢٢ يونيو ٢٠١٧، والذى جاء فيه[٣]:

- رفع الحد الأقصى للدخل الشهرى لشريحة متوسطى الدخل لتصبح ١٠ الاف جنية مصرى.
- وكذلك زيادة الحد الأقصى لسعر الوحدة لشريحة متوسطى الدخل لتصبح ٧٠٠ الف جنية مصرى.

[٢] التقرير السنوى ٢٠١٦/٢٠١٧، البنك المركزى المصرى:
http://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/AnnualReport.aspx

[٣] تقرير البنك المركزى، مرجع سبق ذكره

كما ارتفعت القروض والتسهيلات المباشرة الممنوحة من البنوك المصرية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بأسعار عائد منخفض نحو ٤٩ مليار جنيه منذ بداية عام ٢٠١٦ وحتى النصف الأول من عام ٢٠١٧[٤]، ولم تقتصر جهود البنك المركزى المصرى على دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة فقط، بل امتدت لتشمل كذلك الصناعات متناهية الصغر وذلك بإصدار القرار رقم ٤٠٧ فى ٢٨ فبراير ٢٠١٧ والذى حث على منح التمويل متناهى الصغر للأشخاص والمنشآت والشركات والتوجيه باستحداث سياسة داخلية للتعامل مع التمويل متناهى الصغر لدى البنوك وفقاً لطبيعته والمخاطر المرتبطة به، كذلك تضمن القرار إضافة التمويل متناهى الصغر الممنوح مباشرة للأشخاص والشركات والمنشآت إلى نسبة ال ٢٠% التى ألزم بها البنوك، وتخصيصها من إجمالى محفظة التسهيلات الائتمانية لتمويل الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال أربع سنوات من تاريخ صدور التعليمات فى ١١ يناير ٢٠١٦.

وفى إطار جهود البنك المركزى المصرى لإتاحة خدمات مالية مُيسرة للجميع، ومواكبة التكنولوجيا الحديثة فى ذلك مثل استخدام الهاتف المحمول في عمليات الدفع الإلكتروني وعمليات التحويلات المالية، فقد وافق على القواعد المنظمة لتقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول وفقاً للقرار رقم ٢٣٠٢ الصادر فى ٢٩ نوفمبر ٢٠١٦.

وبناء على ما تقدم، يتضح أن مصر قد بدأت بالفعل فى إتخاذ خطوات إيجابية تضمن بها تطبيق سياسات واستراتيجيات الشمول المالى لتضمن ضم كافة القطاعات الاقتصادية أياً كان حجم أعمالها وكذلك كافة فئات المجتمع إلى منظومة الاقتصاد الرسمى المصرى.

٤- ماهية الإستقرار المالى وكيفية قياسه

على الرغم من أهمية الاستقرار المالى وسعى صانعى السياسة الاقتصادية لتحقيقه، إلا أنه من المفاهيم الغامضة التى تحمل مدلولات أو معانى مختلفة والتى اختلفت باختلاف نطاق البحث ذاته (عفان، ٢٠١١).

ولقد أكد (Ferguson, 2002) أنه من المفيد تعريف الاستقرار المالى من خلال تعريف الوضع المعاكس له وهو عدم الاستقرار المالى، وفى هذا الإطار فقد عرف عدم الاستقرار المالى كوضع

[٤] موقع بوابة التمويل الأصغر: البنك-المركزى-يقود-الاستراتيجية-الوطنية-للشمول المالى https://www.microfinancegateway.org/ar/library/

يتضح فيه المعايير الثلاثة التالية: (١) تباين أسعار بعض الأصول المالية الهامة، (٢) تضاءل أداء السوق والائتمان بصورة كبيرة الأمر الذى يؤدى إلى (٣) انحراف إجمالى الانفاق صعوداً أو هبوطاً مما يؤثر على قدرة الاقتصاد على الإنتاج.

وفى هذا الإطار أوضح (Crockett, 1997) أن عدم الاستقرار المالى يعنى اقتصادياً ضعف الأداء بسبب التقلبات فى أسعار الأصول المالية، وعدم قدرة المؤسسات المالية على الوفاء بالتزاماتها، وفى هذا السياق عرف (Chant, 2003) الاستقرار المالى أيضاً من خلال تعريف عدم الاستقرار المالى، حيث أوضح أن عدم الاستقرار المالى يشير إلى ظروف الأسواق المالية التى قد تضر أداء الاقتصاد من خلال تأثيرها على النظام المالى، حيث يضر عدم الاستقرار المالى الاقتصاد بعدة طرق، فقد يضعف الحالة المالية للوحدات غير المالية مثل الأسر، الشركات، والحكومات لدرجة أن تدفق التمويل إليهم يصبح مقيداً، كما أنه قد يعطل عمليات الشركات والأسواق المالية مما يجعلها أقل قدرة على تمويل بقية الاقتصاد.

ولقد أوضح (Allen & Wood, 2006) أنه لكى يتم وضع تعريف واضح للاستقرار المالي، لابد أن تتوافر فيه الشروط التالية:

١. عند تعريف الاستقرار المالى لابد أن يكون حالة مؤاتية لرفاهية الجمهور، حتى يكون هدفاً جديراً بالاهتمام للسياسة العامة للدولة، وعلى ذلك عدم الاستقرار المالى هو حالة ارتفاع تكاليف الرفاهية.
٢. الاستقرار المالى لابد أن يكون حالة يمكن ملاحظتها (Observable)، كما أنه يجب أن يخضع للسيطرة والتأثير من جانب السلطات العامة.
٣. عند تعريف الاستقرار المالى يجب التركيز على أنه ليس فقط المؤسسات المالية هى التى يمكن أن تسبب أضراراً اقتصادية، بل أن الأمر ينطبق أيضاً على الشركات والمؤسسات غير المالية، لذلك يجب على الدولة دعم كافة القطاعات فى حالة الطوارئ.

وبناء على ما تقدم فإن الباحثان– وبناء على هدف هذه الدراسة– يعرفان الاستقرار المالى على أنه: ""**قدرة النظام المالى على تخصيص الموارد الاقتصادية بكفاءة، وتسعير وإدارة المخاطر المالية، مما يؤدى إلى زيادة قدرة المؤسسات المالية وغير المالية على أداء التزاماتها التعاقدية، وتحقيق الرفاهية لكل فئات المجتمع، كذلك زيادة تدفق التمويل لكافة الأطراف داخل المجتمع**"، ويؤكد هذا التعريف على أن الاستقرار المالى هو "استقرار جميع مكونات النظام المالى".

وبإعادة النظر إلى التعريفات السابقة للاستقرار المالى، يوضح الجدول التالى رقم (١) مؤشرات قياس الاستقرار المالى (Gadanecz & Jayaram, 2009):

جدول ١: مؤشرات قياس الإستقرار المالى

القطاع	مؤشر الاستقرار المالى	دلالة المؤشر
الاقتصاد الحقيقى Real Economy	نمو الناتج المحلى الإجمالى GDP Growth	يدل على قوة الاقتصاد الكلى، الناتج المحلى الإجمالى مقياس رئيسى يستخدم بشكل خاص فى حالات التوسع الائتمانى أو العجز المالى.
	الوضع المالى للحكومة Fiscal position of government	قدرة الحكومة على إيجاد التمويل، ضعف الدين السيادى لعدم توافر التمويل.
	التضخم Inflation	معدل الزيادة فى الأرقام القياسية لمختلف الأسعار.
قطاع الشركات Corporate sector	إجمالى الدائنين/ حقوق الملكية Total debt to equity	الرافعة المالية للشركة
	الأرباح/ الفوائد والمصروفات الرئيسية Earnings to interest and principal expenses	قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها من خلال مواردها الداخلية.
القطاع المالى Financial Sector	نسب السيولة Liquidity ratio	قدرة البنك على سداد التزاماته قصيرة الأجل
	الديون غير المنتظمة [٥] Non- Performance Loans (NPLs)	المخاطرة فى البنوك
	الرافعة المالية للبنك Bank Leverage Ratio	

٥- الدراسات السابقة لتحليل العلاقة بين الشمول المالى والاستقرار المالى

نتيجة لاعتبار الشمول المالى أحد الأذرع الرئيسية للنمو المالى والاقتصادى فى الأسواق الناشئة، كما سبق الذكر، فقد أكدت العديد من الدراسات على ضرورة دراسة تأثير تطبيق الشمول المالى على الاستقرار المالى سواء على مستوى الدولة، البنوك، والشركات.

[٥] الديون غير المنتظمة (Non- Performing Loans (NPLs: يعنى أن المدين لم يقم بسداد قسط القرض لفترة لا تقل عن ٩٠ يوم من تاريخ سداد القسط بالنسبة للقروض المصرفية التجارية، و١٨٠ يوماً بالنسبة لقروض الأفراد، ويعنى عدم الدفع أنه لم يتم دفع أى مدفوعات أساسية مرتبطة بالقرض خلال فترة محددة غالبا من ٩٠ يوم إلى ١٨٠ يوم ويختلف ذلك حسب طبيعة القرض وشروطه والاتفاق بين البنك والمدين https://www.investopedia.com/terms/n/nonperformingloan.asp

وفى هذا السياق فقد كشفت نتائج دراسة (Audda and Kalunda, 2012) أن الشمول المالي مهم بالفعل وله تأثير إيجابي كبير على المواطنين وتطورهم، وعليه فمن أجل القضاء على مسألة الاستبعاد المالي، يجب تحديد إجراءات واضحة لذلك ويجب تحديد مكونات الشمول المالي بدقة، لذلك تظهر الحاجة إلى نموذج مصرفي خاص بالأقاليم في كل دولة، حيث لا يوجد نموذج موحد يناسب جميع الدول، كما أكدت نتائج دراسة (Morgan and Pontines, 2018) على ذلك، فقد توصلت تلك الدراسة إلى أن زيادة حصة الإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) يساعد على الاستقرار المالي، ويتم ذلك عن طريق الحد من القروض المتعثرة (NPLs) واحتمالات التخلف عن السداد لأقساط القروض للمؤسسات المالية.

بالإضافة إلى ذلك فقد أكدت دراسة (Ahamed and Mallick, 2017) على إيجابية تأثير تطبيق سياسات الشمول المالى على الاستقرار المالى من خلال فحص عينة من البنوك بلغ عددها ٢٦٠٠ بنك فى الفترة من ٢٠٠٤– ٢٠١٢، وأوضحت نتائج الدراسة أن هذا التأثير الإيجابى يظهر بشكل أوضح فى البنوك التى تقدم خدماتها المصرفية بتكاليف أقل، كما أنها تتوسع فى توفير التمويل لعملائها، وأكدت الدراسة أن أهمية التوسع فى تطبيق الشمول المالى ليس فقط هدف إنمائى، بل هو قضية يجب أن تكون على رأس أولويات البنوك لأن هذه السياسة من شأنها أن تعمل على الاستقرار المالى للبنوك وبالتالى القطاع المصرفى بشكل عام.

إلا أن دراسة (Bernadett V. Operaña, 2016) والتى تمت فى دولة الفلبين، جاءت نتائجها معارضة لنتائج هذه الدراسات، فقد توصلت هذه الدراسة إلى أن تطبيق الشمول المالي الحالي في الفلبين لم يؤثر بعد على الاستقرار المالي في البلاد، فزيادة الشمول المالي بمستواه الحالي لا يحسن الاستقرار المالي ولا يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي أيضاً، إلا أن نتائج هذه الدراسة شجعت على ضرورة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز الشمول المالى، حيث أشارت نتائجها إلى أن التمويل الأصغر (Microfinance) يلعب دوراً كبيراً فى تعزيز الشمول المالي، ويرجع ذلك إلى أن شريحة كبيرة من الأسر المهمشة في البلدان الفقيرة والمنخفضة الدخل ينخرطون في أنشطة متناهية الصغر، والأنشطة التجارية الصغيرة أو المشروعات الصغيرة.

نخلص مما سبق، إلى أن غالبية الدراسات التى تناولت تحديد طبيعة العلاقة بين الشمول المالى والاستقرار المالى أوضحت وجود تأثير إيجابى لتطبيق سياسات الشمول المالى على الاستقرار المالى للقطاع المصرفى، إلا أن دراسة (Bernadett V. Operaña, 2016) أوضحت أن حداثة

تطبيق سياسات الشمول المالى قد لا يظهر تأثيراً على الاستقرار المالى بشكل سريع، وعلى ذلك وحيث أن سياسات الشمول المالى فى مصر حديثة التطبيق، ولم يتم اختبار تأثير تطبيق الشمول المالى على الاستقرار المالى فى البنوك المصرية من قبل، فإن الدراسة الحالية تختبر تأثير تطبيق سياسات الشمول المالى على الاستقرار المالى للقطاع المصرفى فى مصر، وهذا ما سوف يتم عرضه فى القسم التالى من الدراسة.

٦- الدراسة التطبيقية

٦-١ أهداف الدراسة ومتغيراتها

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح " تأثير تطبيق الشمول المالى على الإستقرار المالى للقطاع المصرفى المصرى"

هذا ويمكن صياغة المتغيرات الرئيسية لمشكلة الدراسة كما يوضحها جدول رقم (٢) التالى:

جدول ٢: متغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	كود المتغيرات فى الدراسة	طريقة القياس
أولاً: المتغير التابع		
الاستقرار المالى	NPLs	نسبة الديون غير المنتظمة
	Leverage	إجمالى الالتزامات/ إجمالى الأصول
ثانياً: المتغير المستقل		
الشمول المالى: يتم قياس الشمول المالى من خلال قياس أحد أوجه الشمول المالى وهو (الإقراض)، وذلك من خلال ما يلى:		
نسبة القروض العقارية	Mortgages	إجمالى القروض العقارية/ إجمالى القروض الممنوحة للأفراد
نسبة بطاقات الائتمان	Credit Card Ratio	إجمالى بطاقات الائتمان/ إجمالى القروض الممنوحة للأفراد
نسبة القروض الممنوحة للأفراد	Individual Loans Ratio	إجمالى القروض الممنوحة للأفراد فقط/إجمالى القروض الممنوحة
نسبة القروض الشخصية الممنوحة للأفراد	Personal Loans Ratio	إجمالى القروض الشخصية الممنوحة للأفراد/ إجمالى القروض الممنوحة للأفراد

وعليه يكون النماذج المستخدمة فى الدراسة على النحو التالى:

- **NPLs =α+B_1 Individual Loans Ratio +B_2 Credit Card Ratio +B_3 Mortgages +B_4Personal Loans Ratio +ε**
- **Leverage =α+B_1 Individual Loans Ratio +B_2 Credit Card Ratio +B_3 Mortgages +B_4 Personal Loans Ratio +ε**

هذا وقد حصل الباحثان على البيانات والمعلومات الخاصة بالمتغيرات المستقلة والتابعة من خلال الموقع الإلكترونى معلومات مباشر مصر https://www.mubasher.info، حيث تتوافر فيه القوائم المالية للبنوك التجارية المتداولة فى البورصة المصرية.

٦-٢ تحديد عينة الدراسة

صدر قرار تطبيق الشمول المالى وتم تطبيقه بالفعل بداية من الربع الثانى من عام ٢٠١٧، بهدف المقارنة بين الاستقرار المالى فى البنوك فى الفترة ما قبل تطبيق الشمول المالى وما بعد تطبيق الشمول المالى فإن فترة الدراسة شملت الفترة من الربع الأول من عام ٢٠١٧- الربع الأول من عام ٢٠١٨.

ويتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية المتداولة فى البورصة المصرية، وقد تمثلت عينة الدراسة فى ٥ بنوك تجارية، ويرجع اختيار الباحثان لتلك البنوك للأسباب التالية:

١. أن تكون العينة المختارة من البنوك التجارية فقط (تم إقصاء البنوك المتخصصة والبنوك الإسلامية من عينة الدراسة) المتداولة فى البورصة المصرية، وأن تتوافر لها البيانات الكاملة اللازمة لأغراض التحليل.
٢. أن تكون العينة المختارة من البنوك التجارية تقوم بإعداد القوائم المالية بالجنيه المصرى.
٣. أن تكون نهاية السنة المالية لتلك البنوك فى ١٢/٣١ من كل عام.

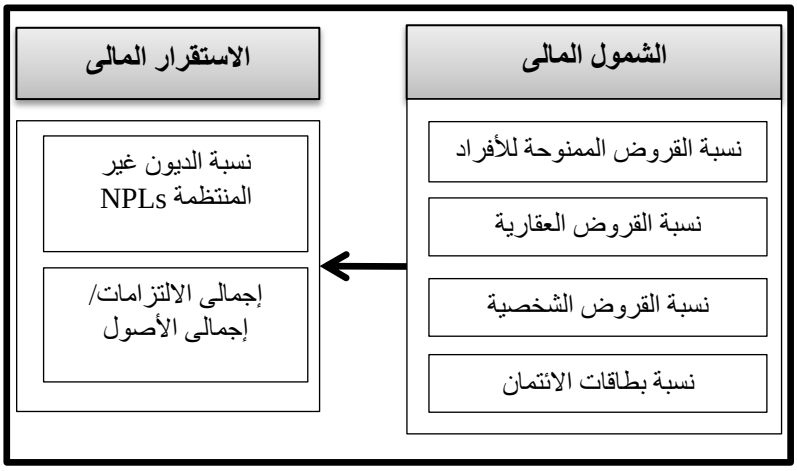

شكل ٢: طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة

المصدر: إعداد الباحثان

٦-٣ فرض الدراسة

لتحقيق الهدف الرئيس للدراسة، وكذلك ما تسعى الدراسة التطبيقية لاختباره، تم صياغة الفرض الرئيس للدراسة على النحو التالى:

الفرض الرئيس:

H_0: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الشمول المالى والاستقرار المالى فى البنوك المصرية".

ويتم اختبار هذا الفرض من خلال اختبار الفرضين الفرعيين التاليين:

H_{01}: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق سياسات الشمول المالي ونسبة الديون غير المنتظمة فى البنوك"

H_{02}: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق سياسات الشمول المالى ونسبة الرافعة المالية فى البنوك".

ويمكن إيجاز طبيعة العلاقة المستهدف اختبارها من فرض الدراسة كما يلى:

٦-٤تحليل البيانات واختبار الفروض

لاختبار فروض الدراسة قام الباحثان بتحليل البيانات التى تم الحصول عليها والخاصة بالبنوك التجارية عينة الدراسة، وذلك باستخدام حزمة برامج التحليل الإحصائى للعلوم الاجتماعية SPSS وباستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

١. الاحصاءات الوصفية Descriptive Statistics.

٢. تحليل الإرتباط (Correlation Analysis).

٣. نموذج الانحدار المتعدد لاختبار الفرض الرئيس والفروض الفرعية للدراسة.

اختبار الفرض الفرعى الأول للدراسة

أولاً: الاحصاءات الوصفية Descriptive Statistics:

جدول ٢: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الفرض الفرعى الأول

Std. Dev.	Mean	المتغير
0.0247	0.0413	NPLs
0.0214	0.0289	Mortgages
0.0653	0.7055	Credit Card Ratio
0.1078	0.2507	Individual Loans Ratio
0.0629	0.8158	Personal Loans Ratio

يوضح الجدول السابق الإحصاءات الوصفية للمتغيرات التى أُدخلت فى معادلة الانحدار وهى المتغير التابع (الديون غير المنتظمة NPLs) والمتغيرات المستقلة (نسبة القروض الممنوحة للأفراد، نسبة القروض الشخصية الممنوحة للأفراد، نسبة القروض العقارية الممنوحة للأفراد، نسبة البطاقات الائتمانية الممنوحة للأفراد).

وتشير بيانات الجدول إلى أن متوسط الديون غير المنتظمة حوالى (٠,٠٤١) بانحراف معيارى (٠,٠٢٤)، أما متوسط نسبة القروض للأفراد بلغ حوالى (٠,٢٥) بانحراف معيارى (,١٠)، وبلغ متوسط نسبة البطاقات الائتمانية الممنوحة للأفراد (٠,٧٠) بانحراف معيارى (٠,٠٦٥)، كما أن متوسط نسبة القروض العقارية الممنوحة للأفراد (٠,٠٢٨) بانحراف معيارى (٠,٠٢١)، وبلغ متوسط القروض الشخصية الممنوحة للأفراد (٠,٨١٦) بانحراف معيارى (٠,٠٦٢٩).

ثانياً: تحليل الإرتباط (Correlation Analysis):

جدول ٣: معامل إرتباط بيرسون بين متغيرات الفرض الفرعى الأول

معامل ارتباط بيرسون					المتغيرات	
Personal Loans Ratio	Mortgages	Credit Card Ratio	Individual Loans Ratio	NPLs		
-0.032	-0.504	0.297	0.576	1	Person	NPLs
0.441	0.006	0.079	0.002		Sig.	
0.546	-0.644	0.188	1	0.576	Person	Individual Loans Ratio
0.003	0.000	0.189		0.002	Sig.	
-0.540	-0.443	1	0.188	0.297	Person	Credit Card Ratio
0.003	0.015		0.189	0.079	Sig.	
-0.373	1	-0.443	-0.644	-0.504	Person	Mortgages
0.036		0.015	0.000	0.006	Sig.	
1	-0.373	-0.540	0.546	-0.032	Person	Personal Loans Ratio
	0.036	0.003	0.003	0.441	Sig	

يوضح الجدول رقم (٣) مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الخمسة وقيمة الدلالة الإحصائية (sig) للارتباط.

ويتضح من خلاله أن معامل الارتباط بين نسبة الديون غير المنتظمة ونسبة القروض الممنوحة للأفراد (٠,٥٧٦) وهو ارتباط طردى قوى بمستوى معنوية (٠,٠٠٢) دال إحصائياً، بينما معامل الارتباط بين نسبة الديون غير المنتظمة ونسبة البطاقات الائتمانية؛ ونسبة الديون غير المنتظمة ونسبة القروض الشخصية غير دال، ومعامل الارتباط بين نسبة الديون غير المنتظمة ونسبة القروض العقارية عكسى دال إحصائياً.

ثالثاً: نموذج الانحدار المتعدد لاختبار فرض الدراسة الفرعى الأول:

جدول ٤: نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد

قيمة معامل التحديد R^2	اختبار معنوية النموذج		اختبار معنوية معاملات النموذج		الخطأ المعيارى Std. Error	قيم المعاملات (B)	متغيرات الدراسة
	مستوى المعنوية P. Value	F-Test	مستوى المعنوية P. Value	T-Test			
0.757	0.000	14.760	0.000	5.541	0.095	0.528	الثابت
			0.000	5.560	0.043	0.237	Individual Loans Ratio
			0.000	-4.193	0.100	-0.420	Credit Card Ratio
			0.001	-4.043	0.250	-1.011	Mortgages
			0.000	-5.448	0.110	-0.597	Personal Loans Ratio

يوضح الجدول رقم (٤) أن قيمة معامل التحديد أو معامل التفسير، بين المتغير التابع (نسبة الديون غير المنتظمة) والمتغيرات المستقلة (نسبة القروض الممنوحة للأفراد، نسبة بطاقات الائتمان، نسبة القروض العقارية، ونسبة القروض الشخصية الممنوحة للأفراد) وهى (٠,٧٥٧)، وبذلك تفسر المتغيرات المستقلة (نسبة القروض الممنوحة للأفراد، نسبة بطاقات الائتمان، نسبة القروض العقارية، ونسبة القروض الشخصية الممنوحة للأفراد)– كأحد سياسات الشمول المالى (٧٥,٧%) من تباين المتغير التابع (نسبة الديون غير المنتظمة) وهو أحد مقاييس الاستقرار المالى وهى نسبة ذات دلالة معنوية.

كما يوضح الجدول نتائج تباين تحليل التباين ANOVA لاختبار معنوية الانحدار، حيث أن قيمة ف= ١٤,٧٦٠ بقيمة احتمالية sig= ٠,٠٠٠ أصغر من ٠,٠٠٥ وبالتالى نرفض الفروض الصفرى ونقبل الفرض البديل وهو أنه توجد علاقة بين المتغير التابع (نسبة الديون غير المنتظمة) والمتغيرات المستقلة الأربعة (نسبة القروض الممنوحة للأفراد، نسبة بطاقات الائتمان، نسبة القروض العقارية، ونسبة القروض الشخصية الممنوحة للأفراد).

كما يوضح الجدول معاملات نموذج الانحدار والتى تساعد فى الحصول على معادلة الانحدار بين المتغيرات.

وتكون معادلة الانحدار بين المتغيرات كالتالى:

NPLs= 0.528+0.237 Individual Loans Ratio-0.420 Credit Card Ratio-1.011 Mortgages-0.597 Personal Loans Ratio

وتدل بيانات الجدول السابق أن نسبة القروض الممنوحة للأفراد، نسبة القروض الشخصية، نسبة القروض العقارية، نسبة بطاقات الائتمان هى المتغيرات ذات الدلالة الإحصائية.

اختبار الفرض الفرعى الثانى للدراسة

أولاً: الاحصاءات الوصفية Descriptive Statistics:

جدول ٥: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الفرض الفرعى الثانى

Std. Dev.	Mean	المتغير
0.1926	0.9217	Leverage
0.0214	0.0289	Mortgages
0.0653	0.7055	Credit Card Ratio
0.1078	0.2507	Individual Loans Ratio
0.0629	0.8158	Personal Loans Ratio

يوضح الجدول السابق الإحصاءات الوصفية للمتغيرات التى أُدخلت فى معادلة الانحدار وهى المتغير التابع (إجمالى الالتزامات/ إجمالى الأصول) والمتغيرات المستقلة (نسبة القروض الممنوحة للأفراد، نسبة القروض الشخصية الممنوحة للأفراد، نسبة القروض العقارية الممنوحة للأفراد، نسبة البطاقات الائتمانية الممنوحة للأفراد).

وتشير بيانات الجدول إلى أن متوسط إجمالى الالتزامات/ إجمالى الأصول حوالى (٠,٩٢١٧) بانحراف معيارى (٠,١٩٢٦)، أما متوسط نسبة القروض للأفراد بلغ حوالى (٠,٢٥) بانحراف معيارى (٠,١٠)، وبلغ متوسط نسبة البطاقات الائتمانية الممنوحة للأفراد (٠,٧٠) بانحراف معيارى (٠,٠٦٥)، كما أن متوسط نسبة القروض العقارية الممنوحة للأفراد (٠,٠٢٨) بانحراف معيارى (٠,٠٢١)، وبلغ متوسط القروض الشخصية الممنوحة للأفراد (٠,٨١٦) بانحراف معيارى (٠,٠٦٢٩).

ثانياً: تحليل الإرتباط (Correlation Analysis):

جدول ٦: معامل إرتباط بيرسون بين متغيرات الفرض الفرعى الثانى

معامل ارتباط بيرسون					المتغيرات	
Personal Loans Ratio	Mortgages	Credit Card Ratio	Individual Loans Ratio	Leverage		
-0.446	-0.664	0.372	-0.408	1	Person	Leverage
0.015	0.433	0.037	0.024		Sig.	
0.546	-0.644	0.188	1	-0.408	Person	Individual Loans Ratio
0.003	0.000	0.189		0.024	Sig.	
-0.540	-0.443	1	0.188	0.372	Person	Credit Card Ratio
0.003	0.015		0.189	0.037	Sig.	
-0.373	1	-0.443	-0.644	-0.664	Person	Mortgages
0.036		0.015	0.000	0.433	Sig.	
1	-0.373	-0.540	0.546	-0.446	Person	Personal Loans Ratio
	0.036	0.003	0.003	0.015	Sig	

يوضح الجدول رقم (٦) مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الخمسة وقيمة الدلالة الإحصائية (sig) للارتباط.

ويتضح من خلاله أن معامل الارتباط بين إجمالى الالتزامات/ إجمالى الأصول ونسبة القروض الممنوحة للأفراد (-٠,٤٠٨) وهو ارتباط عكسى ضعيف بمستوى معنوية (٠,٠٢٤) دال إحصائياً،

ومعامل الارتباط بين إجمالى الالتزامات/ إجمالى الأصول ونسبة القروض الشخصية الممنوحة للأفراد (-٠,٤٤٦) وهو ارتباط عكسى ضعيف بمستوى معنوية (٠,٠١٥) دال إحصائياً؛ ومعامل الارتباط بين إجمالى الالتزامات/ إجمالى الأصول ونسبة البطاقات الائتمانية الممنوحة للأفراد (٠,٣٧٢) وهو ارتباط طردى ضعيف بمستوى معنوية (٠,٠٣٧)، بينما معامل الارتباط بين إجمالى الالتزامات/ إجمالى الأصول ونسبة القروض العقارية الممنوحة للأفراد غير دال إحصائياً.

ثالثاً: نموذج الانحدار المتعدد لاختبار فرض الدراسة الفرعى الثانى:

جدول ٧: نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد

متغيرات الدراسة	قيم المعاملات (B)	الخطأ المعيارى Std. Error	اختبار معنوية معاملات النموذج		اختبار معنوية النموذج		قيمة معامل التحديد R^2
			T-Test	مستوى المعنوية P. Value	F-Test	مستوى المعنوية P. Value	
الثابت	0.612	1.169	0.523	0.607	3.158	0.038	0.399
Individual Loans Ratio	-1.231	0.522	-2.358	0.029			
Credit Card Ratio	1.700	1.228	1.384	0.182			
Mortgages	-0.796	3.069	-0.259	0.798			
Personal Loans Ratio	0.639	1.344	0.476	0.640			

يوضح الجدول رقم (٧) أن قيمة معامل التحديد أو معامل التفسير، بين المتغير التابع (إجمالى الالتزامات/ إجمالى الأصول) والمتغيرات المستقلة (نسبة القروض الممنوحة للأفراد، نسبة بطاقات الائتمان، نسبة القروض العقارية، ونسبة القروض الشخصية الممنوحة للأفراد) وهى (٠,٣٩٩)، وبذلك تفسر المتغيرات المستقلة (نسبة القروض الممنوحة للأفراد، نسبة بطاقات الائتمان، نسبة القروض العقارية، ونسبة القروض الشخصية الممنوحة للأفراد)- كأحد سياسات الشمول المالى (٣٩,٩%) من تباين المتغير التابع (إجمالى الالتزامات/ إجمالى الأصول) وهو أحد مقاييس الاستقرار المالى وهى نسبة ذات دلالة معنوية.

كما يوضح الجدول نتائج تباين تحليل التباين ANOVA لاختبار معنوية الانحدار، حيث أن قيمة ف= ٣,١٥٨ بقيمة احتمالية sig= ٠,٠٣٨ أصغر من ٠,٠٠٥ وبالتالى نرفض الفروض الصفرى ونقبل الفرض البديل وهو أنه توجد علاقة بين المتغير التابع (إجمالى الالتزامات/ إجمالى

الأصول) والمتغيرات المستقلة الأربعة (نسبة القروض الممنوحة للأفراد، نسبة بطاقات الائتمان، نسبة القروض العقارية، ونسبة القروض الشخصية الممنوحة للأفراد).

كما يوضح الجدول معاملات نموذج الانحدار والتى تساعد فى الحصول على معادلة الانحدار بين المتغيرات.

وتكون معادلة الانحدار بين المتغيرات كالتالى:

Leverage= 0.612-1.231 Individual Loans Ratio+0.1.700 Credit Card Ratio-0.796 Mortgages+0.639 Personal Loans Ratio

وتدل بيانات الجدول السابق أن نسبة القروض الممنوحة للأفراد هو المتغير فقط ذات الدلالة الإحصائية.

من النتائج السابقة للتحليل الاحصائى لمتغيرات الدراسة يتضح رفض الفرض الفرعى الأول العدم وقبول الفرض البديل والذى يؤكد وجود تأثير لتطبيق سياسات الشمول المالى على نسبة الديون غير المنتظمة كأحد مقاييس الاستقلال المالى، كما يتضح رفض الفرض الفرعى الثانى العدم وقبول الفرض البديل والذى يوضح وجود تأثير لتطبيق سياسات الشمول المالى على إجمالى الالتزامات/ إجمالى الأصول كأحد مقاييس الاستقلال المالى.

وبناء على ما سبق يتم رفض الفرض العدم الرئيس للدراسة وقبول الفرض البديل الذى يؤكد على وجود تأثير لتطبيق الشمول المالى فى البنوك العاملة فى البيئة المصرية على الاستقرار المالى للقطاع المصرفى المصرى.

وبناء على العرض السابق، فإن هذه النتيجة تتفق مع نتائج الدراسات السابقة فى هذا المجال بتأكيد وجود تأثير لتطبيق سياسات الشمول المالى على الاستقرار المالى.

٧- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

فيما يلى عرض لنتائج الدراسة بشقيها النظرى والتطبيقى وتوصيات الدراسة، بالإضافة لاقتراح بعض مجالات الدراسة التى يمكن تناولها من جانب الباحثين، وذلك على النحو التالى:

٧-١ نتائج الدراسة

على مستوى الدراسة النظرية خلص الباحثان إلى أنه على الرغم من أن مصطلح الشمول المالى مصطلح قديم إلا أن تطبيقه يعتبر حديث نسبياً، ويسعى الشمول المالى إلى ضم كافة فئات المجتمع إلى الحصول على كافة الخدمات المصرفية بأقل تكلفة وبأعلى فعالية، وبتطبيق سياسات الشمول المالى توصلت الدراسات التى اهتمت بدراسة تأثير الشمول المالى على الاستقرار المالى إلى وجود تأثير إيجابى لتطبيق الشمول المالى على الاستقرار المالى للقطاع المصرفى بشكل خاص والاقتصاد الكلى للدولة المطبقة لسياسات الشمول المالى بشكل عام.

وفى هذا السياق فقد قامت الدولة المصرية باتخاذ إجراءات جدية لتطبيق سياسات الشمول المالى، فقد صدر أول قرار لتطبيق الشمول المالى من خلال التوسع فى منح القروض العقارية والشخصية وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى نوفمبر ٢٠١٦، ونظراً لحداثة تطبيق سياسات الشمول المالى فى مصر فقد سعت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير تطبيق الشمول المالى فى مصر على الاستقرار المالى للبنوك التجارية العاملة فى مصر، وقد تم ذلك من خلال الدراسة التطبيقية التى قام بها الباحثان فى هذه الدراسة.

فعلى مستوى الدراسة التطبيقية قام الباحثان بفحص تأثير تطبيق سياسات الشمول المالى فى مصر- وبالتحديد سياسات التمويل والاقراض للأفراد- على الاستقرار المالى للبنوك التجارية المتداولة فى البورصة المصرية.

وقد توصلت نتائج الدراسة التطيبقية إلى وجود علاقة تأثير لتطبيق سياسات الشمول المالى على الاستقرار المالى للبنوك التجارية المتداولة فى البورصة المصرية.

٧-٢ توصيات الدراسة

فى ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج يوصى الباحثان بما يلى:

١. استكمال إجراءات تطبيق سياسات الشمول المالى فى البنوك العاملة فى البيئة المصرية.

٢. إصدار تقرير مفصل -على غرار تقرير البنك الدولى- ربع سنوى عن إجراءات الشمول المالى المطبقة فى البنوك المصرية، ونتائج التطبيق على أداء البنوك المطبقة، على أن يصدر هذا التقرير من البنك المركزى المصرى.

٣. إصدار تقرير مفصل ومنفصل عن سياسات الشمول المالى والدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وتأثير تطبيق تلك السياسات على النهوض بتلك المشروعات، كما يجب على البنك المركزى إصدار قرار بدفع البنوك على الإفصاح عن ذلك الدعم الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى إيضاحاتها المتممة للقوائم المالية.

٧-٣ مجالات البحث المقترحة

١. أثر تطبيق الشمول المالى على الشركات الصغيرة والمتوسطة -بشكل خاص- على الاستقرار المالى للبنوك.

٢. أثر تطبيق الشمول المالى على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة، بالتطبيق على الشركات المتداولة فى بورصة النيل.

٣. أثر استخدام Big Data فى مراجعة أنشطة الشمول المالى، دراسة تطبيقية على البنوك المقيدة بالبورصة المصرية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

عبد الدايم، سلوى عبد الرحمن، ٢٠١٩، العوامل المؤثرة على الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالى وأثرها على تحسين أداء البنوك المصرية –دراسة ميدانية–، مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثالث والعشرين، العدد الثالث، ص ص: ٥٦٢–٦٢٥.

عفان، منال، ٢٠١١، السياسة النقدية المثلى لتحقيق الاستقرار المالى: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى، **مجلة النهضة**، المجلد الثانى عشر، العدد الرابع، ص ص: ١–٣٤.

نوفل، صبرى، (٢٠١٨)، "الشمول المالي فى مصر وبعض الدول العربية"، **مجلة الاقتصاد والمحاسبة**، العدد ٦٦٧، ص ص:١٧–١٩.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Aduda, Josiah, and Kalunda, Elizabeth, (2012), Financial Inclusion and Financial Sector Stability with Reference to Kenya: A Review of Literature, *Journal of Applied Finance & Banking*, Vol. 2, No.6.

Ahamed, M. Mostak and Mallick, Sushanta K., (2017), Is Financial Inclusion Good for Bank Stability? International Evidence, Journal of *Economic Behavior & Organization*, Available at: http://dx.doi.org/10.1016/j.jebo.2017.07.027.

Allen, William A. and Wood, Geoffrey, (2006), Defining and achieving financial stability, *Journal of Financial Stability*, Vol. 2.

Beck, Thorsten, Asli Demirguc-Kunt, and Ross Levine, (2007), "Finance, inequality and the poor", *Journal of Economic Growth*, Vol.12.

Beck, Thorsten, Ross Levine, and Alexey Levkov, (2010), "Big bad banks? The impact of US branch deregulation on income distribution", *Journal of Finance*, Vol. 65.

Chant, John, 2003, "Financial Stability As a Policy Goal," in *Essays on Financial Stability*, by John Chant, Alexandra Lai, Mark Illing, and Fred Daniel, Bank of Canada Technical Report No. 95 (Ottawa: Bank of Canada).

Collins, D., Morduch, J., Rutherford, S., & Ruthven, O., (2009), "Portfolios of the poor: How the world's poor live on $2 a day", *Princeton University Press.*

Crockett, Andrew, 1997, "The Theory and Practice of Financial Stability," *GEI Newsletter Issue No. 6* (United Kingdom: Gonville and Caius College Cambridge).

Demirguc-Kunt, Asli, Thorsten Beck, and Patrick Honohan, (2008), "Finance for all? Policies and pitfalls in expanding access", *Policy Research Report*, (World Bank, Washington, DC).

Ellis, K., Lemma, A., & Rud, J. P., (2010), "Financial inclusion, household investment and growth in Kenya and Tanzania", London: ODI Project Briefing, No.43 Overseas Development Institute.

Ferguson, Roger, (2002), "Should Financial Stability Be An Explicit Central Bank Objective?" (Washington: Federal Reserve Board).

Gadanecz, Blaise and Jayaram, Kaushik, Measures of financial stability - a review, (2009), *Proceedings of the IFC Conference on "Measuring financial innovation and its impact", Basel*, Vol. 31.

Han, R., & Melecky, M., (2013), "Financial inclusion for financial stability: Access to bank deposits and the growth of deposits in the global financial crisis", *World Bank policy research working paper*, No. 6577.

Hahm, Jooh- Ha; Shin, Hyun Song; and Shin, Kwanho, 2012, Non- Core Bank Liabilities and Financial Vulnerability, Working Paper, available at: http://www.nber.org/papers/w18428

Honohan, Patrick, 2004, Financial development, growth and poverty: How close are the links?, *Policy Research Working Paper WP3203*, World Bank.

Khan, H. R., (2011), "Financial inclusion and financial stability: are they two sides of the same coin", Speech at BANCON. BIS Working Paper. Available: http://www.bis.org/review/r111229f.pdf.

Levine, Ross, (2005), "Finance and growth: Theory and evidence", in Aghion, Philippe and Durlauf, Steven, eds.: Handbook of Economic Growth (Elsevier Science, Oxford, UK).

Leyshon, A. and Thrift, N. (1993), "The Restructuring of the UK Financial Services in the 1990s*", Journal of Rural Studies,* Vol. 9.

Morgan, Peter J., and Pontines, (2018), Financial Stability and Financial Inclusion: The Case of SME Lending, *The Singapore Economic Review*, Vol. 3, No. 1.

Ozili, Peterson K., (2018), "Impact of digital finance on financial inclusion and stability", *Borsa Istanbul Review*, available at: http://www.elsevier.com/journals/borsa-istanbul-review/2214-8450.

United Nations, (2016), "Digital financial inclusion. International telecommunication union (ITU), issue brief series, inter-agency task force on financing for development, July. United Nations. Available at: http://www.un.org/esa/ffd/wp content/uploads/2016/01/Digital-Financial Inclusion_ITU_IATFIssue- Brief.pdf. (Accessed 10 November 2017).

Zins, Alexandra, and Weill, Laurent, "The determinants of financial inclusion in Africa", (2016), *Review of Development Finance*, Vol.6.

ثالثاً: المواقع الالكترونية

١. التقرير السنوى ٢٠١٦/٢٠١٧، البنك المركزى المصرى:
http://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/AnnualReport.aspx

٢. موقع بوابة التمويل الأصغر: البنك-المركزى-يقود-الاستراتيجية-الوطنية-للشمول-المالى/https://www.microfinancegateway.org/ar/library

٣. موقع مباشر مصر: https://www.mubasher.info

٤. https://www.investopedia.com/terms/n/nonperformingloan.asp